

21/11/12
C. 1511/12



كلية الحقوق

أثر اختلال التوازن في العلاقات العقدية الدولية

في تطور التجارة الدولية

رسالة ماجستير في الحقوق

إعداد الباحث

هادي عنيد حسان الحلفي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

السيد الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن (رئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري- كلية الحقوق- جامعة عين الشمس

السيد الأستاذ الدكتور/ سامي عبد الباقي (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري- كلية الحقوق- جامعة القاهرة

السيد الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم زمزم (عضواً)

أستاذ القانون الدولي الخاص- ووكيل الكلية لشئون الطلاب- كلية الحقوق- جامعة القاهرة

الآية الحريمة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾

البقرة آية: ٣٢

قال الإمام الشافعي

((من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم، ومن أرادهما معاً فعليه بالعلم))

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من سعى معي
في سبيل النجاح واختلط جهده بجهدي لمحاولة
إبرازه في أجمل صورة

الباحث

الشكر والتقدير

إلى من يفيض فقهه على جهدي ويزيدني منه علماً ودراية....

إلى أستاذنا المشرف العالمي الكبير الأستاذ الدكتور/ سامي عبد الباقي

كما أهدي شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم زمزم

كما أهدي شكري إلى أستاذنا الدكتور/ ناجي عبد المؤمن

وخالص شكري وتقديري إلى أخي الدكتور/ هاشم الحلفي

خطة البحث

عنوان البحث:

(أثر اختلال التوازن في العلاقات العقدية الدولية في تطور التجارة الدولية)

المقدمة

أهمية موضوع الدراسة ودافعه.

الفصل التمهيدي : مفهوم العقد الدولي :

○ المبحث الأول: مفهوم "العقد التجاري" وماهيته :

● المطلب الأول : تعريف "العقد".

● المطلب الثاني: ماهية "العقد التجاري".

○ المبحث الثاني: معايير تحديد الصفة الدولية للعقد :

● المطلب الأول: معايير تحديد الصفة الدولية للعقد في الاتفاقيات الدولية.

● المطلب الثاني: الاتجاهات الفقهية والقضائية لتحديد الصفة الدولية للعقد.

○ المبحث الثالث: أطراف العقد الدولي :

● المطلب الأول: الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة كطرف في العقد الدولي.

● المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كطرف في العقد الدولي.

الفصل الأول: تنازع القوانين في عقود التجارة الدولية وأثره على اختلال التوازن :

○ المبحث الأول: القوانين الدولية وأثرها على العقد التجاري الدولي:

● المطلب الأول: قانون التجارة الدولية وأثره في عقود التجارة الدولية.

● المطلب الثاني: القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي وأثره في عقود التجارة الدولية.

○ المبحث الثاني: دور التحكيم والإرادة العقدية في تحديد القانون الواجب التطبيق :

● المطلب الأول: دور التحكيم في تحديد القانون الواجب التطبيق على العقد الدولي.

● المطلب الثاني: مبدأ سلطان الإرادة في عقود التجارة الدولية.

○ المبحث الثالث: كيفية تحديد القانون الواجب التطبيق على العقد الدولي في حالة غياب قانون الإرادة إذا كان النزاع مطروحاً أمام قاض وطني:

● المطلب الأول: دور التشريع والقضاء الوطني في تحديد القانون الواجب التطبيق في حالة غياب قانون الإرادة.

● المطلب الثاني: استبعاد القانون الوطني في التطبيق على عقود التجارة الدولية.

الفصل الثاني: اختلال التوازن في عقود التجارة الدولية وطرق معالجتها:

○ المبحث الأول: مشكلة اختلال التوازن في العقد الدولي:

● المطلب الأول: فكرة اختلال التوازن في عقود التجارة الدولية.

● المطلب الثاني: عدم التكافؤ بين طرفي عقد التجارة الدولي.

○ المبحث الثاني: دور الاتفاقيات الدولية والتشريع الوطني في معالجة اختلال التوازن في العقود الدولية:

● المطلب الأول: دور الاتفاقيات الدولية في معالجة اختلال التوازن في العقد الدولي.

● المطلب الثاني: دور التشريع والقضاء الوطني في معالجة اختلال التوازن في العقد الدولي.

○ المبحث الثالث: دور الإرادة والمحكم المفوض بالصلح بمعالجة اختلال التوازن العقدي :

● المطلب الأول: دور الإرادة في معالجة اختلال التوازن في العقد الدولي.

● المطلب الثاني: دور المحكم المفوض بالصلح في معالجة اختلال التوازن في العقد الدولي.



الفهرس

١ المقدمة
٢ أهمية موضوع الدراسة
٤ منهج الدراسة
٥ الفصل التمهيدي: مفهوم العقد وماهية العقد التجاري الدولي
٦ المبحث الأول: مفهوم العقد التجاري الدولي وماهيته
٩ المطلب الأول: تعريف العقد
١٢ المطلب الثاني: ماهية العقد التجاري
١٤ المبحث الثاني: معايير تحديد الصفة الدولية للعقد
١٧ المطلب الأول: معايير تحديد صفة دولية العقد في الاتفاقيات الدولية
١٧	أولاً- كيفية تحديد صفة الدولية في نطاق اتفاقيات لاهاي بشأن القانون الواجب التطبيق على البيع ذات الصلة الدولية
٢٠ ثانياً- معيار دولية العقد في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع فيينا ١٩٨٠
٢٠	١- المعيار الأساسي
٢٢	٢- المعايير التكميلية
٢٣	٣- المعيار القانوني
٢٤ ثالثاً- موقف اتفاقية روما لعام ١٩٨٠
٢٥ رابعاً- اتفاقية هامبورج للنقل البحري للبضائع (قواعد هامبورج ١٩٧٨)
٢٧ المطلب الثاني: الاتجاهات الفقهية والقضائية في تحديد الصفة الدولية للعقد
٢٧	أولاً- المعيار التقليدي لدولية العقد
٢٨	١- المعيار القانوني الموسع لدولية العقد
٢٩	٢- المعيار القانوني الضيق لدولية العقد
٣٢ ثانياً- المعيار الاقتصادي لدولية العقد
٣٢	١- معيار المد والجزر
٣٤	٢- معيار مصالح التجارة الدولية
٣٦ ثالثاً- المعيار المختلط لدولية العقد
٣٩ المبحث الثالث: أطراف العقد الدولي
٤٠ المطلب الأول: الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة كطرف في العقد الدولي
٤٤ المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كطرف في العقد الدولي